

## تمويل الثقافة

### مقاربة سوسيو ميدانية لتمويل الفعل الثقافي في الجزائر

حسينة بوعدة<sup>(1)</sup>

تقديم:

تتناول دراستنا هذه موضوع تمويل الثقافة في الجزائر، أي تمويل مختلف الأنشطة والإنتاجات الثقافية والفنية، ناهيك عن التكفل المادي لبناء وتجهيز الهياكل ومختلف المؤسسات الثقافية، كدور الثقافة، المكتبات، المسارح، المتاحف... الخ

تأتي هذه الدراسة في إطار بحث شامل حول التنمية الثقافية في الجزائر: مقاربة سوسولوجية في السياسات الثقافية والاستراتيجيات، أين يحتل متغير التمويل المالي للمشاريع والفعل الثقافي مكانة محورية وإستراتيجية في نشر وتطوير الثقافة، نحن نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة وفهم أساليب التكفل المالي وطرق استخدامه من طرف وزارة الثقافة والأهم من ذلك علاقته بالتنمية الثقافية، من جهة أخرى نود البحث في مسألة غياب الرعاية المادية للقطاع الثقافي من طرف الأشخاص والمؤسسات الاقتصادية

على هذا الأساس فمقالنا يشمل:

مقاربة منهجية ومفاهيمية للدراسة

مقاربة نظرية حول مأسسة الثقافة والتمويل المادي لها

عرض وتفسير المعطيات الميدانية والوثائقية

الخاتمة

### 1- المقاربة المنهجية والمفاهيمية للدراسة:

#### أ | الإشكالية:

تتطلب عملية التنمية الثقافية التي تعني ارتقاء نوعي وكمي في الأنشطة والإنتاج الثقافي والفني وصناعة جمهور متذوق ومرتبطة بالثقافة تخطيطا ثقافيا محكما ومرنا في نفس الوقت، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتبلور إلا وفق إستراتيجية واضحة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى والتي بدورها تنتج ما يعرف بالسياسة الثقافية، هذه الأخيرة تنبني وفق نسق معرفي ومنظومة إيديولوجية وعلى أساسها يتحدد الإطار الذي تتحرك منه الثقافة، من جهة أخرى فهي تعمل (السياسة الثقافية) على بلورة ميكانيزمات تسيير المجال الثقافي بمختلف مؤسساته وفاعليه والمشاريع والبرامج التي يحملها.

(1) - أستاذ بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم.

إن الحديث عن تسيير المجال الثقافي في الجزائر يحيلنا إلى تحليل وفهم جملة من الظواهر والمتغيرات المرتبطة بهذا الأخير ومن ضمنها تمويل الثقافة أي التمويل المادي للثقافة، هذا الأخير (ما هو متعارف عليه) يلعب دورا هاما في زيادة الإنتاج الثقافي ونشره.

ما هو ملاحظ أنه منذ بداية الألفية الجديدة يشهد قطاع الثقافة ارتفاعاً مستمراً في الميزانية المالية مقارنة مع سنوات الألفية السابقة، فوزارة الثقافة المسؤولة عن التمويل تقوم كل مرة برفع الميزانية المالية، والذي تؤكد عدة إحصائيات. عزز وكرس ارتباط الثقافة بالفضاء الرسمي، وجعلها مركزية تتحكم فيها المؤسسة السياسية الرسمية. عكس هذا نلاحظ ندرة حتى لا نقول انعدام الدور التمويلي للثقافة من طرف القطاع الخاص والمؤسسة الاقتصادية كما هو موجود في الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها، وقد يرجع هذا إلى جملة من الأسباب والعوامل سيتم الكشف عنها لاحقاً.

من هنا ارتأينا أن نقوم بكشف وفهم لماذا تتحكم وزارة الثقافة في التمويل المادي للثقافة، كيف يتم استعمال واستخدام المال، هل هناك عقلنة في التمويل والاستخدام، هل ارتفاع الميزانية المالية أدى إلى تحريك وتنمية الثقافة: إن كان نعم كيف ما هي المؤشرات الدالة على ذلك، إن كان لا لماذا؟ ثم لماذا لا يهتم الخواص والمؤسسات الاقتصادية بتمويل والاستثمار في الثقافة كل هذه الأسئلة شكلت لنا هاجس معرفي، سيتم الإجابة عليها من خلال استنطاق مختلف الفاعلين الثقافيين الممثلين للفضاء الرسمي والفضاء غير الرسمي.

## ب\ التحديد الإجرائي للمفاهيم :

**التنمية الثقافية:** عملية تغيير مقصودة ومخططة وواضحة الأهداف تهدف إلى تحسين والارتقاء الكمي والنوعي للثقافة (الموارد البشرية والثقافية) كالتعريف بالثقافة الجزائرية ونشرها والإنتاج الثقافي، كما تهدف إلى تشكيل وصناعة جمهور مرتبط ومتذوق لهذه الثقافة، عملية التنمية الثقافية يجب أن تنطلق من ذات المجتمع أي من الأسفل إلى الأعلى تساهم فيها مختلف الفئات الاجتماعية

**تمويل الثقافة:** التكفل المالي من طرف وزارة الثقافة للفعل والأنشطة الثقافية والفنية وكذا الإنتاج الثقافي والفني، الهياكل والمؤسسات الثقافية والفنية وتجهيزاتها، كما نقصد به الرعاية المادية لمختلف الأنشطة والبرامج والخدمات الثقافية والفنية من طرف أشخاص وتنظيمات غير رسمية، كذلك المؤسسات الاقتصادية

**الفاعلين الثقافيين الرسميين:** هم الفاعلين الثقافيين الممثلين للخطاب الرسمي ونقصد بهم إدارات وزارة الثقافة

**الفاعلين الثقافيين غير الرسميين:** الذين لا يمثلون الخطاب الرسمي كالمثقفين، الصحفيين، الفنانين... الخ.

**المجال الثقافي:** ونقصد به جملة المؤسسات والتنظيمات الثقافية والفنية توطئها قوانين وتؤدي أدواراً وأنشطة محددة يشتغل وينخرط فيها فاعلين ثقافيين على اختلاف توجهاتهم وتكوينهم وأهدافهم ومصالحهم، كما نقصد بها مجموعة من الانتاجات والمواد والخيرات الثقافية.

المجال الثقافي في الجزائر ينقسم إلى رسمي وغير رسمي، يشمل الأول وزارة الثقافة ومديريات الثقافة ودور الثقافة وكذا المكتبات والمسارح والمتاحف... الخ وهي تابعة للقطاع العمومي. أما القسم الثاني فيتشكل من مختلف

الجمعيات والتنظيمات الثقافية والفنية ودور النشر الخاصة. ينشط في المجال غير الرسمي أساتذة وباحثين جامعيين، أصحاب دور النشر، صحفيين، فنانيين... الخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجال الثقافي في الجزائر غير منسجم ثقافيا وإيديولوجيا وغير متكامل بنويًا ووظيفيا خاصة بين الرسمي وغير الرسمي نظرا لضعف الاتصال والتفاعل الايجابي بين مختلف فاعليه **السياسة الثقافية**: هي جملة التشريعات القانونية والإجراءات القانونية والبرامج التنشيطية والتخطيط والممارسات التنفيذية التي تجند طاقات وقوى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف إدارة سوق المواد والخيرات الثقافية وبناء ملامح المشهد الثقافي والتأثير في ابرز التفاصيل الفنية والأدبية لدى أوسع قطاعات الجمهور بما يستحث توجهاتها الاستهلاكية ويصوغ أذواقها ومعاييرها.<sup>(2)</sup>

**التخطيط العقلاني**: إجرائيا نقصد به إخضاع المال المخصص لقطاع الثقافة وطرق استخدامه وصرفه الى ضوابط ومعايير مرتبطة بثقافة التسيير، حيث يستوجب استعمال المال في برامج ومشاريع ثقافية وفنية ذات أهمية مركزية في خلق ديناميكية سوسيوثقافية وفق أهداف وغايات واضحة، كما يقوم التخطيط العقلاني على مبدأ تنظيم ومراقبة استخدام المال من جهة والحرص على الوصول إلى نتائج محددة مسبقا، ولن يتم ذلك إلى من خلال عملية تقييم الأداء.

### ج \ نوعية الدراسة:

تتبع دراستنا إلى البحث الكيفي الذي يعني بدراسة الظواهر والأفعال من خلال فهمها وإبراز مختلف المعاني والدلالات التي تحملها، حيث "يستهدف التعرف على ظاهرة أو مشكلة محددة بغرض اكتشاف حقائق أو أفكار جديدة تساعد الباحثين على تحدي أبعاد لمشكلة البحث بصورة دقيقة".<sup>(3)</sup>

إن استعمالنا لهذه المقاربة يأتي من كون البحث في التنمية الثقافية عموما والاستثمار وتمويل الثقافة على وجه الخصوص لا يتوقف عند حد تقديم الإحصائيات فيما يخص نسبة ارتفاع الميزانية المالية وتوزيعها، بل يتعدى ذلك إلى مرحلة جد مهمة وهي كيف يمكن لهذا التمويل أن يأخذ أبعادا سوسيو ثقافية وحتى سياسية في خلق ديناميكية ثقافية، والعكس صحيح أي كيف يمكن لهذا المال أن يخلق ركودا ثقافيا .

في هذا الصدد تم توظيف المقاربة الاستقرائية، والتي تعني "الانطلاق من الخاص إلى العام كما يشمل الاستقراء مختلف الاستنتاجات العلمية المستندة على الملاحظة والتجريب"<sup>(4)</sup> لهذا فلم ننتقل من فرضيات ونظرية محددة، بل هذه الأخيرة تبلورت مع سيرورتنا في البحث الميداني وتحددت بعد الانتهاء منه.

في ظل الدراسة النوعية الاستقرائية تم استعمال المقارنة: أي مقارنة بين الخطاب الرسمي وغير الرسمي والأسس التي يقوم عليها كل خطاب، حيث انقسمت هذه العملية إلى مقارنة داخلية ومقارنة خارجية.

(2)- منير السعيداني: استحضالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، صفاقص، مكتبة علاء الدين، 2007، ص273.

(3)- عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع (الإشكاليات، التقنيات، المقاربات)، ط1 بيروت، دار الطليعة، 2007، ص23.

(4)- محمدعبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي(القواعد والمراحل والتطبيقات)، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص48.

## د\التقنيات المستعملة:

يتطلب موضوعنا الذي يبنى على المقاربة الكيفية استعمال المقابلة كأداة لجمع البيانات و المعطيات الميدانية، كما تم استعمال تقنية تحليل المحتوى لتحليل مضامين خطاب المبحوثين وإخضاع المعطيات للأسلوب العلمي وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أنه وظفنا تحليل المحتوى الموضوعاتي. حيث يشير كل من بلونشي وقتمان الى أن "التحليل الموضوعاتي يعتمد على التقسيم العمودي للمادة، وحدة التقسيم هي الموضوع الذي يمثل وحدة الخطاب، وكل موضوع يضبط بشبكة التحليل"<sup>(5)</sup>. لقد سمح لنا هذا النوع من التحليل بالخروج بمجموعة من المواضيع الرئيسية والفرعية المرتبطة بتساؤلاتنا والتي سيتم عرضها وتفسيرها في الجانب الميداني لدراستنا الوثائق والتقارير حتى ندقق أكثر في الميزانية المالية المخصصة لهذا القطاع.

## ه\ المعايينة والعينة:

يضم مجتمع بحثنا مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي الجزائري والذي ينقسم إلى الفاعلين الممثلين للخطاب الرسمي (وزارة الثقافة).

الفاعلين غير الممثلين للخطاب الرسمي:

انطلاقا من هذا اعتمدنا على العينة غير احتمالية (قصديّة) لأنها تفيدنا منهجيا وميدانيا، في حيث استعنا بأسلوبي المعايينة الحصصية، النمطية، والكرة الثلجية، وقد شملت عينتنا ثلاثين مبحوثا منهم سبعة مبحوثين يمثلون الخطاب الرسمي، ثلاثة وعشرون يمثلون الخطاب غير الرسمي

## و\ النظرية المستخدمة:

لم ننطلق من أي نظرية محددة لنبنى عليها أرضية بحثنا ، لأنه وكما سبقت الإشارة إليه يدخل بحثنا ضمن الدراسات الاستكشافية، لهذا فالنظرية تم استخراجها عند انتهائنا من العمل الميداني وقراءتنا الأولية لأجوبة المبحوثين، حيث اتضح لنا أن أنسب نظرية يمكن الاستعانة بها هي البنائية التكوينية لبيار بورديو ونظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر (فعل عقلائي، غير عقلائي).

## 2- مأسسة الثقافة

تاريخيا تأسست الثقافة كمجال أو فضاء محدد بفاعليه ومؤسسته ونشاطاته وتخصصاته وقوانينه المتحكمة في إنتاجه وتحريكه مع بروز الثورة الصناعية في أوروبا وما أنتجته من تغيرات اقتصادية واجتماعية على مستوى البنى والوظائف والأنشطة، حيث أنتجت تنظيم وتسيير عقلائي للمجتمع وقد أدى هذا الى بروز ما أسماه دوركايم بتقسيم العمل الاجتماعي الذي نتج عنه ظاهرة التخصص في النشاطات والأدوار وديناميكية في مختلف مجالات الأنشطة والأنساق الاجتماعية.

لقد أدى التخصص في النشاطات وظهور الطبقة البرجوازية كفاعل في عملية التنمية إلى بروز وانتشار النشاط والإنتاج الثقافي المرتبط بالحركة الاقتصادية التجارية، بعدما كان في السابق مغلقا ومحدودا. زيادة على هذا

(5) - A Blanchet et A Gotman : l'enquête et ses méthodes (l'entretien), Paris, Nathan, 2001 P 98.

فلعصر النهضة وظهر ما يعرف بالحدائث وما أنتجته فلسفة الأنوار أثرا كبيرا على تشكل و ظهور المثقف والمعرفة العلمية المنفصلة عن التفكير الديني والإقطاعي، "فمع بداية النهضة وبالتحديد أواخر العصر الوسيط برز الانتقال من شكل ثقافة مرتبطة بسلطة كنسية الى حقل فكري مستقل متنوع في اتجاه العلوم الجديدة: الآداب والفنون".<sup>(6)</sup> ان ظهور العلوم والجامعات والأكاديميات العلمية والأدبية ساهمت في الحراك والحركة الثقافية والعلمية مما أدى إلى تأسيس لتخصصات علمية وفكرية وأدبية أنتجت التحسين الكمي والنوعي للإنتاج العلمي والثقافي والفني، كما أدت إلى إعادة تحديد مكانة وأدوار المثقف والفنان وإعادة تشكيل علاقته بمختلف التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية، بحيث أصبحت لديه نوع من الاستقلالية في نشاطاته وخطاباته وهذا ما انعكس على ظروف عمله التي بدأت تتسم بالحرية والإبداع خاصة في ظل تطور حركة الصناعة والمواصلات والسوق.

في ظل هذه التحولات نلاحظ اهتمام وتشجيع الطبقة البرجوازية للثقافة كممارسة وإنتاج ذا طابع تراكمي والتي لم تفصلها عن عملية تراكم المنتجات السلعية وقد ترجم هذا الاهتمام في تمويل الثقافة واستهلاكها. كل هذه المتغيرات ساهمت شيئا فشيئا في ظهور تخصصات دقيقة داخل المجال الثقافي، مثلا في الآداب نلاحظ بروز تخصصات داخل الرواية والقصة وكذا بالنسبة لفروع أخرى مما نتج عنه توسيع قاعدة الجمهور المتذوق للمنتجات والنشاطات الثقافية، بل أكثر من هذا نشأة جمهور متخصص في مختلف فروع الثقافة كجمهور القارئ للروايات على مختلف أشكالها، جمهور المسرح... الخ. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه في بادئ الأمر كانت الطبقة البرجوازية هي المشكلة للجمهور الثقافي وهذا راجع لخصائصها، مركزيتها في تحريك الثقافة وتأسيسها وتنميتها، لكن بروز الحركة التعليمية وانتشارها (زيادة المتعلمين وانخفاض تدريجي لنسبة الأمية) كان من بين العوامل التي وسعت ونوعت في الجمهور.

بناء على هذا يمكن القول أن الحركة الاقتصادية والفكرية وحتى السياسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية بفعل التحولات الكمية والنوعية، و ظهور فاعلين اجتماعيين خططوا لتنمية المجتمع، هذه الأخيرة (التنمية) التي انطلقت من مجموعة من القيم، كعلمنة الدولة، العقلانية في التفكير والعلم، العقلانية في التخطيط والتسيير، تراكم رؤوس الأموال الحريات الفردية، الإبداع... الخ هي التي أدت إلى إعادة تنظيم المجتمع والدولة، وما تأسس المجال الثقافي إلا مؤشرا على ذلك.

مع تطور الصناعة و ظهور وسائل الإعلام والاتصال والإقبال عليها تشكل ما يعرف بالثقافة الجماهيرية ذات الطابع الاستهلاكي وهنا يجب الإشارة إلى "الرهانات الاقتصادية والسياسية لهذه الوسائل الجديدة، خاصة وانطلاقا من أو بفضل انتشار هذه الوسائل في البيوت، فالبث وصل إلى جمهور كبير وأصبح عالميا. سوق الكتاب، الفنون التشكيلية الأسطوانات السينما والتلفزيون تمثل أهدافا وفوائد اقتصادية وسياسية معتبرة"<sup>(7)</sup> من حيث أنها تساهم ليس في تنمية الثقافة فقط ولكن في التطور الاقتصادي بشكل كبير.

(6) - J Pierre Durand, R Weil :sociologie contemporaine,3eme éd ;Paris ,vigot,2006,p 663.

(7) - Ibid, p665

ما ينطبق على الصناعات الثقافية ينطبق على التراث المادي، حيث المتاحف والمواقع الأثرية ساهمت في تنشيط الاقتصاد وتراكم رؤوس الأموال عن طريق ما يعرف بالسياحة الثقافية. تؤشر هذه الأمثلة على تحولات جديدة وعميقة في المجال الثقافي والذي أنتج فيما بعد ما يعرف بالسياسة الثقافية التي هي هندسة وتدبير للبيت الثقافي.

## ب\ تمويل الثقافة

ان التنمية الثقافية التي تتطلب سياسة وتخطيط ثقافيين واضحين لا يمكن لها أن تتحقق دون إدخال عنصر المال، أي تمويل الأنشطة والمنتجات الثقافية على مختلف أنواعها خاصة في الوقت الراهن أين أصبحت الثقافة صناعة وبضاعة تسوق. "تمويل الثقافة ارتبط تاريخيا برعاية الآداب والفنون التي كان يقوم بها عادة الأمراء والحكام الذين كانوا في الغالب يستخدمونه كأداة من أدوات السلطة السياسية وكانت هذه الرعاية موجهة في معظم الحالات لثقافة النخبة، أما الإبداع الثقافي العام من رقص وغناء شعبي وأعياد جماعية فكان متروكا لقدرات الجماعات".<sup>(8)</sup>

كما ساهمت الطبقة البرجوازية بشكل كبير في رعاية وتمويل الثقافة ماديا، انطلاقا من كون التنمية بالنسبة لها رغم ارتباطها بالاقتصاد ذات أبعاد متعددة تشمل جميع المجالات بما فيها الثقافة، وعلى القطاع الاقتصادي من خلال أرباحه التي يحققها أن يمول الثقافة والفنون خاصة تلك المتعلقة بالآداب والمسرح والمتاحف... الخ. لقد استمر الوضع على حاله حتى بعد ظهور وتطور ما يعرف بالصناعات الثقافية، حيث قامت ولازالت تمول السينما والكتاب ووسائل الإعلام على اختلافهم، وكذا مختلف النشاطات الثقافية الأخرى، بالتالي أصبحت المواد الثقافية في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم فيها أكبر الشركات الاقتصادية في العالم. غير أن هذا لا يمنع من تدخل الدولة وتحمل بعض مسؤولياتها، هذا مانلاحظه مثلا في فرنسا، فعلى الرغم من تدخل الخواص والمؤسسات الاقتصادية في تمويل وحتى تسيير الثقافة إلا أنها لازالت ترع ماديا ومؤسساتيا قطاع الآثار خاصة المتاحف.

يختلف التمويل من بلد لآخر ومن نظام لآخر لكن عموما هناك نوعين بارزين "الأول تتبعه الدول ذات الاقتصاد الموجه، وهو طريق يجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة التي تملك أجهزة كبيرة لتمويل الثقافة... أما الثاني فتتبعه دول الاقتصاد الحر التي تخصص جزءا هاما من مداخلة لتمويل بعض النشاطات كالمتاحف والمعارض والمسارح والمكتبات العامة"<sup>(9)</sup> ما يميلنا إلى القول أن الثقافة كمنشأ اجتماعي لا يمكن فصلها عن طبيعة النسق السياسي والاقتصادي.

إن الحديث عن تمويل الخواص للمنتجات والأنشطة الثقافية يقودنا إلى تحديد نوعين من التمويل وهما:

(8) - مخلوف بوكروح : مدخل إلى إدارة المنظمات الثقافية، ط1، الجزائر، مطابع حسناوي، 2009، ص70.

(9) - نفس المرجع، ص70 71.

- التمويل التجاري الربحي: تقوم به مؤسسات اقتصادية تستثمر في الثقافة من أجل التعريف بنفسها والإشهار بمنتجاتها، حيث تخصص جزءا من أرباحها تقتطع من الضرائب لدعم الثقافة.
  - التمويل أو الرعاية الخيرية: هي عبارة عن إعانة يقدمها شخص أو مؤسسة ما لا تهدف إلى الربح المادي ولكن إلى التعريف بنفسها والتحسين من صورتها والاهتمام بالمحيط الثقافي، زيادة على هذا فهي تريد أن تظهر علاقتها بالأعمال الخيرية الإنسانية وارتباطها بالمصلحة العامة للأفراد والمجتمعات.
- على هذا الأساس فرعاية الثقافة كما يراها د\ مخلوف بوكرواح "تمكن المؤسسة الراعية من إبراز ما يميزها عن الآخرين وتقديم نفسها على أنها شريك فاعل ومتضامن مع المحيط ومؤسسة ديناميكية ومنفتحة وجذابة.<sup>(10)</sup>
- خلاصة لما تم عرضه في الجانب النظري يمكن القول أن الثقافة بمعناها السوسولوجي الحديث أخذت مع مرور الوقت أبعادا جد معقدة تماشيا مع تعقد وتغير المجتمع وأنظمتها، حيث تشكلت وتحدت في إطار مجال وفضاء مستقل نسبيا له خصوصياته متكون من فاعلين ثقافيين وفعل ثقافي متنوع ومتخصص، هذا الأخير (المجال الثقافي) تحدده وتسيره قوانين وشروط، على هذا الأساس فتنمية الثقافة يتطلب التخطيط لها ومن جملة مؤشرات التخطيط تمويل الفعل الثقافي والاستثمار فيه بمختلف أشكاله ومستوياته.
- تماشيا مع ما تم استنتاجه ما علاقة الثقافة بالمال في الجزائر؟ هذا ما سنكشف عليه من خلال المعطيات الميدانية

### 3-3 \ عرض وتفسير المعطيات:

في هذا الفصل سنقوم أولا بعرض عام لتطور ميزانية قطاع الثقافة، كما سنحاول استنادا على بعض الوثائق والتقارير أن نقدم توزيع عام للميزانية المالية عبر مختلف الأقسام المشكلة لقطاع الثقافة، ثم يليها عرض ووصف المعطيات الميدانية وتحليل خطابات كل من الفاعلين الثقافيين الرسميين والفاعلين الثقافيين غير الرسميين بعدها الخروج بنتائج عامة

#### أ \ عرض ووصف الميزانية المالية:

نظرا لعدم تمكننا من الحصول على ميزانية دقيقة لقطاع الثقافة وطرق توزيعها واستعمالها، فإننا سنكتفي فقط بعرض بعض الإحصائيات المتوفرة لدينا. فيما يلي عرض عام للميزانية المخصصة لوزارة الثقافة منذ 2003 إلى غاية 2011 وكذا النسب المئوية بالنسبة للميزانية العامة للدولة:<sup>(11)</sup>

2003: 4 974 836 000 دج : 6 , 0%

2004: 5 102 512 000 دج : 0,5%

2005: 2 687 529 000 دج : 0,3%

2006: 4 271 339 000 دج : 0,4%

<sup>(10)</sup> نفس المرجع ، ص82.

<sup>(11)</sup> - A Kessab : La stratégie d'hégémonie du ministère de la culture en péril, www.alger-culture.com ; Janvier 08, 2012, 12.37

2007 : 5 269 191 000 دج : 0,4%

2008 : 8 276 873 000 دج : 0,5%

2009 : 14 327 280 000 دج : 0,6%

2010 : 21 360 130 000 دج : 0,8%

2011 : 22 913 218 000 دج : 0,8%

تشير هذه الإحصائيات إلى أن هناك ارتفاع مستمر في تمويل قطاع الثقافة من طرف الدولة، حيث نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2008 برزت بوضوح نسبة الارتفاع في الميزانية المالية ، ويرجع هذا أولا إلى ارتفاع أسعار البترول وبالتالي توفر المال لدى الدولة الجزائرية، مما انعكس إيجابا على مختلف القطاعات ، كما يبدو لنا أن تصور السلطة السياسية لمسألة التنمية مرتبط أساسا بتوفر المال، زيادة على هذا قد تبدو لنا رغبة الدولة في الظهور كمهتم بالثقافة وفاعل نشط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي جعلها تزيد من نسبة الإنفاق على الثقافة خاصة وأن منظمة اليونيسكو قد حددت النسبة المثوية في تمويل الثقافة من جهة أخرى فالمهرجانات الثقافية الكبرى التي احتضنتها وتحتضنها الجزائر، كالجائز عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الإفريقي، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية تتطلب أموالا كبيرة فيما يخص استعمال المال وتوزيعه من طرف وزارة الثقافة الجدول التالي يشرح لنا ذلك<sup>(12)</sup>

النسبة %	المبلغ بالدينار الجزائري	الأقسام
10.37	1307683000	التراث:
2.12	268303000	الحظيرة الوطنية للأهقار
0.66	84198000	الحظيرة الوطنية الطاسيلي
0.24	30436000	حمية وادي ميزاب
4.73	597230000	المتاحف الوطنية
0.27	34800000	المخطوطات
0.33	42716000	قصر الرياسة
1.98	250000000	الديوان الوطني لتسيير واستغلال الأملاك الثقافية المحميّة
19.71	2486640000	إعانة المؤسسات:
0.65	83200000	قصر الثقافة
8.08	1019500000	دور الثقافة

<sup>(12)</sup> -مخولف بوكروخ،عمار كساب: سياسات ثقافية(الجزائر)،المورد الثقافي

0.93	118200000	المؤسّسات السينماتوغرافية
0.99	125420000	الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي
6.34	800000000	المؤسّسات المسرحية
0.15	20000000	مؤسّسة الباليه الوطني
0.23	30000000	مؤسّسة الجوق الموسيقي
0.79	100000000	الديوان الوطني للإعلام والثقافة
0.61	78000000	ديوان رياض الفتح
0.89	112320000	المركز الثقافي الجزائري بباريس
3.17	400000000	<b>البحث:</b>
2.53	320000000	المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان
0.63	80000000	المركز الوطني للبحث في علم الآثار
29.7	919827000	<b>التكوين:</b>
3.57	450534000	معاهد التكوين الموسيقي
3.01	379131000	مدارس الفنون الجميلة
0.65	82162000	المعهد العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري
0.06	8000000	المنح، التدريب، التكوين
25.30	3191408000	<b>المكتبات والمطالعة العمومية:</b>
21.88	2760000000	مكتبات المطالعة العمومية
3.42	431408000	المكتبة الوطنية الجزائرية
34.13	4304200000	<b>التظاهرات الثقافية</b>
0.79	100000000	المؤتمرات والملتقيات
32.99	4160000000	التظاهرات الثقافية والسينمائية
0.057	7200000	جائزة رئيس الجمهورية
0.095	12000000	المجالات
0.19	25000000	الجمعيات ذات الطابع الثقافي
100	12609758000	<b>المجموع</b>

يكشف لنا هذا الجدول أن أعلى نسبة نجدتها في التظاهرات الثقافية بـ 13,34% ثم تليها المكتبات والمطالعة العمومية بـ 30,25% أما التكوين والبحث العلمي فشكلت أحر المراتب وهي على التوالي: 7,29% و 3,17%

يفسر لنا هذا الاختلاف والتباين الموجود في توزيع المال عبر مختلف الفروع والأقسام المشكلة لقطاع الثقافة مدى تفضيل الفاعلين الثقافيين الرسميين ومنه السلطة السياسية للتظاهرات الثقافية والفنية وخاصة تلك التي تشمل المهرجانات الثقافية الكبرى كالمهرجان الإفريقي مثلا، والمهرجانات الثقافية والموسيقية الجهوية، الوطنية، الإقليمية والدولية، أضف إلى هذا التظاهرات السينمائية، على عكس هذا، الاهتمام بالتكوين والبحث في الثقافة يمثل نسبة ضئيلة رغم أهميته في ترقية الثقافة، مما يجعلنا نستنج بأن هناك توجه عام نحو نشر الثقافة والفنون أكثر من إنتاج الثقافة والبحث فيها وهنا يطرح سؤال أساسي لماذا الاهتمام بالمهرجانات أكثر؟ الإجابة عليه ستكون من خلال استجواب المبحوثين

#### ب\ وصف و تفسير خطابات المبحوثين:

الفاعلين الثقافيين الرسميين: لقد تحددت إجاباتهم حول مسألة تمويل الثقافة وانعكاساتها على التنمية الثقافية في المواضيع التالية :

ارتفاع ميزانية قطاع الثقافة راجع لأهمية الثقافة لدى المؤسسة السياسية الرسمية: يرى المبحوثين أن الدولة من خلال السلطة السياسية تولي اهتمام كبير للثقافة حيث أنه " قبل 1999 الميزانية المخصصة كانت 7.292000000 دج حوالي 101.277.777 دولار أمريكي، وقد انتقلت من فترة 1999 و 2008 إلى 44000000000 دج 611.111.111 دولار أمريكي، أي ارتفاع بنسبة 10600%، عدد المشاريع الذي بلغ 230 مشروعا أثناء الفترة الأولى وصل إلى 858 مشروعا أثناء الفترة الثانية وهذا ما يمثل تطورا وصل إلى 375%"<sup>(13)</sup>

إن اهتمام الدولة بالثقافة حسب المبحوثين يأتي في ظل المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة عند رئيس الدولة ووزيرة الثقافة "فقطاع الثقافة يعرف منذ مدة تحولات عميقة في حدود المقاربات وسياسات تحمل الأعباء وهذا ما يترجم إرادة رئيس الجمهورية في العمل على اعتبارها عنصرا رئيسيا في تدعيم التماسك الوطني من حيث أنها تقدم مساهمة مهمة في توطيد المشروع الوطني، وهي شعاع تحرير الإنسان، كما أنها تمثل عاملا لتعبير المواطنين وقطاع مولد للثروات!"<sup>(14)</sup>

تكشف لنا هذه الفقرة مضامين تتعلق أساسا \_ من خلال إجابات المبحوثين طبعاً \_ بتلك العلاقة الموجودة بين النسق السياسي الممثل في أشخاص محددين والنسق الثقافي، ومن هذا المنطلق يصبح السياسي هو الذي يحدد مكانة الثقافة وأدوارها بالنسبة للأشخاص والمجتمع، مما يتطلب منه الرعاية المادية لها

(13) - voir Ministère de la culture: Bouteflika et la culture ; bilan du ministère de la culture, 2011 p2.

(14) - Ibid, p 01

هذا ما تم تأكيده من طرف المبحوثين المستجوبين الذين يقرون بأن كل خطابات رئيس الجمهورية ترى في الثقافة اسمنت المجتمع من حيث أنها توحد بين أفرادها وتحقق تماسكه، أما السيدة لوزيرة ونظرا لجرأتها فلها الفضل في رفع ميزانية القطاع حسب المبحوثين.

— استخدام المال: إن توزيع المال واستخدامه في نظر المبحوثين (إطارات الوزارة) يتم بطريقة محكمة ودقيقة، حيث يتم صرفه وفق احتياجات كل فرع من قطاع الثقافة مع مراعاة الأهداف المرحلية المحددة في عملية التنمية، وكثافة وطبيعة الأنشطة لكل قسم فالتوزيع ليس ضروريا أن يكون نفسه في كل سنة، لكن عموما تحتل النشاطات الثقافية والفنية والعمل الثقافي في مختلف الولايات نسبة كبيرة نظرا لكثافة النشاطات والمهرجانات الثقافية الدولية الوطنية والمحلية، فبعد صدور مرسوم 2003 لتأسيس المهرجانات وكيفية تنظيمها تم تأسيس 29 مهرجانا من بينهم 21 مهرجانا دوليا. في 2009 94 مهرجانا، 2011 163 مهرجانا، زيادة على هذا فالجزائر عاصمة الثقافة العربية، المهرجان الإفريقي بالجزائر، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية تطلبت أموالا كبيرة لإنجاحها، من هنا الميزانية المخصصة للنشاطات والمهرجانات أخذت قفزة معتبرة فمن 8 ملايين دج عام 2007 إلى 2 مليار و120 مليون و620 ألف دينار عام 2009<sup>(\*)</sup>

الاهتمام الثاني للتمويل حسب المبحوثين هو لقطاع الكتاب والمكتبات، نظرا لأهميته في تشكيل ثقافة نخبوية، إذ تهدف الوزارة من خلال التمويل إلى " تطوير إستراتيجية وطنية لترقية القراءة والوصول إلى الكتاب والمعلومة.... ومنه تشجيع الجمهور للوصول إلى المعرفة والمعلومة والثقافة"<sup>(15)</sup>

كذلك يتم تمويل الجمعيات الفنية والثقافية والتراثية حيث يخصص لها كل سنة مبلغ من المال لأعانتها على القيام بالممارسات الثقافية والفنية وتحريك الفعل الثقافي في الجزائر، هذا ما أشار إليه أحد المبحوثين<sup>(\*\*)</sup> حيث أكد أن الدولة من خلال مؤسستها الرسمية تقوم بدور كبير في إعانة الجمعيات وتقديم الخدمة المادية من أجل تطوير الفعل الثقافي ويفسر هذا حسب رغبة الدولة في تأسيس ما يطلق عليه الحركة الثقافية بطرق واستراتيجيات منظمة يهدف تمويل الوزارة لقسم التراث إلى حماية المواقع الأثرية وتطوير المتاحف وكل ما له علاقة بالتراث المادي واللامادي كما تقوم الوزارة بتمويل الفنون ومنها السينما من خلال مشاركتها في الدعم المادي للأفلام مثلا:

- ارتفاع ميزانية وزارة الثقافة مؤشر لتنمية ثقافية: يرى إطارات وزارة الثقافة أنه لا يمكن إحداث تنمية ثقافية دون توفر مال معتبر، فهذا الأخير يسمح لنا بإقامة النشاطات والمشاريع الثقافية وإنجاحها، في هذا الصدد يؤكد أحد المبحوثين أنه لولا ارتفاع ميزانية الوزارة لما استطعنا احتضان المشاريع الثقافية الكبرى كالمهرجان

\* مقابلة مع المدير الفرعي المكلف بالمهرجانات الثقافية والفنية في وزارة الثقافة

(15) - Ministère de la culture: schéma directeur sectoriel des biens et des services et grands équipements culturel, décembre, 2006

\*\* مقابلة مع المدير الفرعي المكلف بالجمعيات في وزارة الثقافة

الإفريقي مثلاً، ذلك أنه مثل هذه المشاريع وما تم انجازه من انتاجات ثقافية، ونشر الثقافة الجزائرية والتعريف بها يعتبر كدليل موضوعي للتنمية الثقافية.

- تتطلب عملية بناء الهياكل ومختلف المؤسسات الثقافية والفنية مثل المكتبات، المتاحف، المسارح... الخ - التي تم ويتواصل تحقيقها عبر مراحل -، توفير ميزانية، حيث أن من أولى استراتيجيات التخطيط الثقافي لبلوغ التنمية، بناء مؤسسات ثقافية لتصبح فضاءً ثقافياً وفنياً قادراً على احتضان الفعل الثقافي والجمهور، وبالتالي خلق ديناميكية ثقافية واجتماعية وحتى اقتصادية. كما قامت الدولة ببناء الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي. كل هذا يمثل حسب المبحوثين "مجهوداً تقوم به الدولة فيما يتعلق بتقوية الكفاءة القانونية والمؤسسية، انطلاقاً من إعادة تنظيم المنظر الثقافي، استجابة بالدرجة الأولى لمتطلبات الحفاظ وإعادة بناء الهوية الوطنية، مما يدعو إلى حشد الوسائل البشرية، المادية والمالية"<sup>(16)</sup>.

إن "الأهمية الاقتصادية لقطاع الثقافة يظهر التحديات المهمة مثل ضرورة المراهنة على صناعة ثقافية حقيقية قادرة على خلق الشغل والثروات"<sup>(17)</sup> مما يستدعي الاهتمام بها والاستثمار فيها.

- القطاع الخاص لا يمول الثقافة: كشف المبحوثين على أن القطاع الخاص والممثل في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، والأشخاص لا يقدم إعانات مادية وتحديدات مالية للفعل الثقافي سواء كانت على شكل إعانة ربحية أو خيرية، فعلى الرغم من وضوح التشريع فيما يخص هذه المسألة<sup>(18)</sup> إلا أنه ولحد الآن الإعانات تكاد تكون تنعدم، ما يجعل المؤسسة الرسمية تزيد من نسبة الإنفاقات وتحمل المسؤولية في ذلك تشير مختلف الأجوبة التي قدمها مبحوثي المؤسسة الرسمية فيما يخص الإنفاق على الثقافة أن المجال الثقافي يعرف ظاهرة لم يشهدها من قبل وهي الارتفاع الكبير والمستمر للميزانية المخصصة للثقافة وأن هذا الارتفاع يبرره مكانة ودور الثقافة عند السلطة السياسية، وبهذا ضرورة الوصول إلى المعايير العالمية التي حددتها منظمة اليونسكو فيما يخص الميزانية المخصصة للثقافة. من جهة أخرى فإن طرق وسبل توزيع واستعمال المال تخضع للأهداف والأولويات المحددة، ولشروط تسييرية يقوم بها مختصين في مجال الإدارة والتسيير على هذا الأساس فاستعمال المال حسب المستجوبين يتم وفق إستراتيجية محكمة ومعقنة. وهذا ما انعكس إيجاباً على القطاع أين نلاحظ مؤشرات لتنمية ثقافية.

**الفاعلين الثقافيين غير الرسميين:** على عكس الإجابات المقدمة من طرف مبحوثي وزارة الثقافة، فقد اتسمت إجابات الفاعلين الثقافيين غير الرسميين بالتأكيد على صعوبة واستحالة التعرف على الإحصائيات الدقيقة المتعلقة بصرف ميزانية وزارة الثقافة، لكن عموماً حسب المبحوثين يمكن تقديم اتجاهات عامة حول صرف المال انطلاقاً من بعض المعلومات والمؤشرات والتي يمكن بناءها وصياغتها ومن ثم ترتيبها في المواضيع التالية :

(16) - Ministère de la culture : document du ministère de la culture au premier ministre, 2011, p 02.

(17) - Ibid ; p 01.

(18) - voir, journal officiel, 14 09 2003, n55, p13, 3<sup>eme</sup> chapitre, article 12.

- الارتفاع في الميزانية المالية المخصصة للثقافة: لاحظ كل المبحوثين الارتفاع المستمر والمتزايد للمال في قطاع الثقافة ، وهذا راجع لتوفر المال لدى الدولة نتيجة لارتفاع أسعار البترول. "الوزارة اليوم من خلال إمكانياتها المالية الكبيرة هي من وراء معظم النشاطات الثقافية والفنية للبلاد هذا الاتجاه هو في تطور مستمر منذ 2003 مع الارتفاع المذهل للميزانية المخصصة للثقافة".<sup>(19)</sup> يرى المستجوبون إن نسبة الإنفاق المتزايد للمال من طرف المؤسسة الرسمية تمثل ظاهرة إيجابية وتعبّر ولو على المستوى الشكلي عن اهتمام الدولة بالثقافة وان هذا الأخير (المال) من المفروض أنه يؤدي إلى ديناميكية والارتقاء بالثقافة.

الارتفاع المعتبر في الميزانية المالية بالنسبة للمبحوثين لا تعبّر عن الاهتمام الفعلي للدولة بالثقافة كمشروع اجتماعي يساهم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين كالمثقف والمجتمع المدني ويتأسس من القاعدة، ولكن يعكس مدى ارتباط الثقافة بالسياسة وتحديدًا ببعض الفاعلين السياسيين، وهي ظاهرة ليست بجديدة ولكن لديها امتدادات مع تأسيس الدولة الوطنية الحديثة.

سوء استعمال وتوزيع المال من طرف الوزارة: أكد المبحوثين أنه رغم الارتفاع في الميزانية إلا أننا نلاحظ سوء تسييرها سواء من جانب توزيعها وتقسيمها عبر الفروع أو استعمالها واستهلاكها في الفعل الثقافي على تنوعه، وهذا ما انعكس سلبًا على الثقافة.

تتضح جوانب سوء التسيير المالي في تخصيص ميزانية كبيرة في الإنفاق على النشاطات والمهرجانات الفنية على اختلافها (دولية، وطنية، محلية) على حساب الإنتاج والتكوين الثقافي، حيث أكد أحد المبحوثين أنه من المفروض أن الجزء المهم من الميزانية يقدم للإنتاج والتكوين الثقافي الفني نظرًا لأن هذا الأخير يهدف إلى الإبداع وإنتاج الثقافة وصناعتها، وكذا الاستثمار الثقافي والمعرفي في الإنسان، والذي سيكون له أثرًا إيجابيًا في بناء المشروع الثقافي الجزائري واستمراره، أما المهرجانات فهي تعرف بالثقافة الجزائرية ولا تنتجها. زد على هذا فمن جملة ما طرحه المستجوبون في هذا العنصر مسألة الدعم المالي للجمعيات الثقافية والفنية فبغض النظر عن نسبة الميزانية المخصصة للجمعيات والتي تبدوا حسب بعض المبحوثين غير كافية لتأسيس فعل ثقافي جماعي في الجزائر إلا أن المشكلة المطروحة هي الأسس والمعايير التي على أساسها يتم دعم الجمعيات في بعض أنشطتها، فما هو ملاحظ أن عملية الانتقاء عموماً تتم وفق آليات إدارية بيروقراطية محضة تنطلق من مديريات الثقافة على مستوى الولايات، حيث أكد المبحوثين أنه تم تهميش جمعيات ثقافية جد فعالة لأسباب شخصية وفي بعض الحالات سياسية وإيديولوجية، وفي المقابل تم اختيار وتدعيم جمعيات ثقافية فنية ذات طابع فلكلوري ولا تؤسس للجمهور ذوق وثقافة فنية معينة. من هنا يمكن القول بأن الدعم المالي للجمعيات لم يؤسس لحد الآن ما يسمى بالحركة الثقافية في الجزائر.

<sup>(19)</sup> - A Kessab : culture est devenue de plus en plus soumise à la rationalité du marché ; [www.alger-culture.com](http://www.alger-culture.com) ; Janvier 17 2010 13h 45m.

عليه فان "صرف الموارد المالية وشغل الموارد البشرية ليس بناء على أولويات وضرورات، ولكن بناء على مقتضيات إدارية وأحيانا تبعا لظروف الميزانيات وكيفيات صرفها والفترات التي ينبغي أن تصرف فيها".<sup>(20)</sup>

- ارتفاع ميزانية الثقافة لا يؤشر على وجود تنمية ثقافية: يرى المستجوبين أن زيادة الإنفاق على الثقافة لا يدل على وجود مظاهر للتنمية الثقافية، في هذا الصدد أكد أحد الباحثين أنه لا توجد تنمية ثقافية وإنما صرف للمال فقط، هناك مفارقة كبيرة بين ما يصرف من مال والنتائج المحققة، للمقارنة قدم بعض الباحثين أمثلة كثيرة تصب كلها في أن بعض البلدان تصرف القليل من المال على الثقافة في مقابل نتائج جيدة كما ونوعا، وهنا يتدخل عامل حسن التخطيط والتدبير والاهتمام بالأولويات من أجل ترقية المنظومة الثقافية بمختلف عناصرها، والاستثمار في الإنسان والمعرفة .

إن الإنفاق والاهتمام ببناء الهياكل والمؤسسات الثقافية لم يؤدي إلى تأسيس فضاءات ثقافية يتلاقى فيه الفنانون والمتقنون مع الجمهور، وهذا راجع لأن أغلب هذه المؤسسات التي تم بناءها وصرف عليها المال الكثير لا تعمل، أو غير فعالة في وظيفتها سواء من ناحية الإنتاج الثقافي أو التنشئة الثقافية والفنية للجمهور، ما عدا بعض الاستثناءات التي لا تشكل ظاهرة.

إضافة إلى ما تم ذكره فارتفاع الميزانية لم يؤدي لحد الآن إلى تراكم الإنتاج الثقافي.

ما يلاحظ حسب الباحثين أنه تصرف أموال كبيرة على المهرجانات الموسيقية، إلا أنه لحد الآن لا توجد مؤشرات موضوعية تدل على تشكل تنشئة وثقافة فنية موسيقية للجمهور المستهلك لها، فالمهرجانات الموسيقية التي ترصد لها الأموال الضخمة، ويستقدم لها نجوم الغناء العربي والعالمي مردوديتها هزيلة لأنها لا تسهم لا في إثراء التجربة الموسيقية العربية ولا في تكوين ثقافة موسيقية عربية لدى الأجيال الصاعدة، ولكنها تكون فقط فرصا للتنفيس والترفيه".<sup>(21)</sup>

أما المهرجانات الثقافية الكبرى كالجوائز عاصمة للثقافة العربية، المهرجان الإفريقي فقد خصصت لها ميزانية مالية كبيرة وكان الفعل الثقافي فيها كثيف ومتنوع كإعادة طبع الكتب... الخ، إلا أن هذا الأخير (الفعل الثقافي) أخذ صبغة شكلانية فكلورية ولم يؤسس لديناميكية ثقافية تعبر عن حركة ثقافية كمضمون.

المؤسسات الاقتصادية والخواص لايساهمون في تمويل الثقافة: أشار كل الباحثين بأن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة لا تدعم الثقافة. والجزائر بهذا تشكل حالة نادرة، خاصة في الوقت الراهن أين نلاحظ في معظم الدول مشاركة القطاع الاقتصادي في تطوير الثقافة من خلال تمويلها ودعمها ماديا مما يجد من مركزية الثقافة، وترجع الأسباب في عدم تمويل المؤسسات للفعل الثقافي حسب المستجوبين إلى انعدام الوعي بالظاهرة الثقافية وما يمكن أن تلعبه من دور في التضامن الاجتماعي، تهذيب السلوك، وكذا في تطوير الاقتصاد

<sup>(20)</sup> - المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم: الخطة الشاملة المحدث للثقافة العربية، عن مؤتمر وزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الدورة

السابعة عشر الدوحة، 27 \ 28 \ 10 \ 2010 ص 33.

<sup>(21)</sup> - نفس المرجع والصفحة.

من خلال ما يعرف بالصناعات الثقافية والسياحة الثقافية، إن انعدام الوعي بأهمية الثقافة راجع لمكانتها في النسق الاجتماعي بكل تفرعاته وبنياته، فهي لحد الآن لم تستطع أن تتأسس في مخيال معظم الفئات الاجتماعية كمتغير قادر على خلق ديناميكية اجتماعية في معناها الواسع خاصة وأن الثقافة فعل تراكمي لا تظهر نتائجه بسرعة كما هو في الاقتصاد، زد على ذلك فما يطلق عليه بالطبقة البرجوازية في الجزائر والقادرة على دعم الثقافة ماديا لم تشكل بنفس الطريقة التي تشكلت بها الطبقة البرجوازية في الدول الغربية الحاملة لمشروع اجتماعي تنموي خلاصة لما تم وصفه وتحليله من إجابات الفاعلين الثقافيين غير الممثلين للخطاب الرسمي في الجزائر القول بأن الارتفاع المستمر للميزانية جاء عن طريق الصدفة (ارتفاع أسعار البترول)، وأن ظاهرة الإنفاق المادي على الثقافة التي تقوم به السلطة الرسمية من خلال وزارة الثقافة لا يعبر عن تنمية ثقافية، ذلك أن مختلف المؤشرات الدالة عليها غير موجودة.

تكشف لنا إجابات الباحثين (الممثلين للخطاب الرسمي والممثلين للخطاب غير الرسمي) على مدى اختلاف طبيعة المعلومات المقدمة والسياق الذي تشكلت فيه، حيث أن هذا الاختلاف اتسم بالتضاد العميق في الأفكار والتصورات حول موضوعنا. إذ يرى إطارات وزارة الثقافة أن الإنفاق المتزايد والذي لم تعرفه الجزائر من قبل مؤشرا أوليا وأساسيا في تطوير عناصر الثقافة وترقيتها ابتداء مما أسموه بترميم الثقافة (\*\*\*)، ووصولاً إلى تأسيس مجتمع ثقافي من خلال خلق مدن ثقافية، لكن الثقافة فعل تراكمي فان نتائجها (خاصة ما يتعلق بالجمهور) لن تظهر في الوهلة الأولى. هذا ما يجعلنا نستنتج انطلاقاً من رأي الباحثين أن التنمية الثقافية فعل تدريجي يتحقق عبر مراحل، إلا أن الاستراتيجيات المعتمدة من طرفهم وأهمها ربط الثقافة بالمال وأشكال توزيعه تفسر التخطيط العقلاني والمنظم الذي يعتمدون عليه ومدى احترامهم وتقيدهم بالتدرج والتراتبات من أجل تأسيس ثقافة جزائرية عصرية.

عكس هذا وبشكل واضح وصريح تظهر لنا المعطيات والتفسيرات التي قدمها المستجوبون غير الممثلين للخطاب الرسمي تأكيداً على نقطة أساسية يمكن تأويلها في البراديجم التالي: ارتفاع ميزانية الثقافة في الجزائر لم يؤدي إلى بروز بعض مؤشرات التنمية الثقافية، بل العكس أدى بالثقافة إلى جعلها فعلاً تكديسياً فاقداً لمعناه وغاياته .

تفسر لنا هذه العبارة فرضية في غاية الأهمية مؤداها أن متغير ارتفاع المال لا يؤدي دوراً أساسياً في تنمية الثقافة مقارنة مع متغير وضوح المشروع السوسيو ثقافي وعقلنة التخطيط الثقافي.

إن اختلاف تصورات الفاعلين الثقافيين حول الثقافة وطرق تسييرها يعكس لنا حسب بيار بورديو الصراع القائم بين الفضاء الرسمي وغير الرسمي في الحقل الثقافي \_ الجزائري، وهذا الأخير (الصراع) ناتج عن جملة من

\*\*\* - هذا المصطلح استعمله أغلب إطارات الوزارة أثناء مقابلي معهم.

العوامل أهمها اختلاف أشكال التطبع الثقافي والاجتماعي بمختلف عناصره لدى الفاعلين الثقافيين والذي هو نتاج التنشئة الاجتماعية والثقافية للفاعلين وكذا موقعهم من التراتبات والتصنيفات الموجودة في الحقل الثقافي. هذا ما يميلنا إلى القول بان المؤسسة الثقافية الرسمية تتبنى خطاب وإستراتيجية انطلاقا من موقعها ومن هوية هذا الموقع باعتباره غير منفصل عن السلطة السياسية، وكذا من طبيعة الفاعلين الثقافيين فيها، أما الفضاء الثقافي غير الرسمي وعلى اختلاف فاعليه في المنظومة الفكرية والإيديولوجية فهو منفصل \_ولو جزئيا\_ عن المؤسسة الرسمية، بحيث يحمل الفاعلين الثقافيين لهذا الفضاء نسق معرفي وتصورات للفعل الثقافي مغاير مقارنة مع إطارات وزارة الثقافة. ويبرز هذا على مستوى التخصص في الثقافة كممارسة وخطاب.

#### 4 \ الخاتمة:

إن بحثنا في هذا الموضوع قادنا إلى الخروج بنتائج عديدة قد تم وصفها وتحليلها. فبقدر ما يشهد المجال الثقافي في الجزائر تشكلات وتحولات على مستوى التشريع والتمويل... الخ، بقدر ما يطرح أكثر من إشكال وسؤال يمكن تلخيصه في نقطتين أساسيتين هما: هل هناك معايير متفق عليها بين مختلف الفاعلين الثقافيين المكونين للمجال الثقافي في الجزائر حول مفهوم الثقافة والتنمية الثقافية وأي نوع من الفرد والمجتمع نريد؟ ثم كيف يمكن تطوير الثقافة والفنون باستخدام المال؟. لعل الإجابة على هذين السؤالين يتطلب منا كسوسولوجيين البحث في منظومة التلقي وطبيعة الاتصال والتواصل بين: المؤسسة الرسمية، المثقفون، المجتمع المدني، الجمهور، مما يفتح لنا أفاق لدراسة أخرى.

لكن نكتفي الآن بأکید ما جاء به د/ عمار كساب من اقتراح مفاده: ضرورة تبني الجزائر والعمل وفق نموذج "تقييم الأداء"، التي هي طريقة أمريكية تعمل بها أغلب الدول الأوروبية وبعض الدول الآسيوية، حيث تعتمد على القياس الكمي من خلال تحديد الفارق بين النتائج المحققة والأهداف المحددة سابقا، وتهدف إلى تقييم مدى فعالية الأداء مقارنة مع الميزانية التي صرفت، وبهذه الطريقة (دائما حسب عمار كساب) تتضح السياسة الثقافية ويصبح استعمال المال العام معقلا، ولتحقيق هذا في الجزائر يجب أن تكون هناك إرادة سياسية.<sup>(22)</sup>

(22) - A Kessab :op. cit.